مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

# برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وأثارها على الدول النامية

**الدكتور يوسف عبد العزيز محمود***

**(قبل للنشر في 2005/7/10)**

## □ الملخّص □

تعتبر برامج التكييف الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أكثر القضايا إثارة للجدل في الوقت الراهن، وذلك من خلال تبنيها من قبل أكبر المنظمات الاقتصادية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ترافق ذلك مع أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للعديد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية.

سنعمد في هذه الدراسة إلى عرض الجدل المثار حول برامج التكييف الاقتصادي والتعريف به وأجزائه ولمحة تاريخية عنه، والأهداف المعلنة والمخفية لسياساته وبرامجه (سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض والسياسات الاجتماعية)، ونأخذ مثالاً تجربتي المكسيك ومصر في مجال التكييف الاقتصادي.

سوف نقوم بتعريف التكييف الاقتصادي والروابط بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال برامج التكييف الاقتصادي، ثم نقوم باستعراض أهم أهداف برامج التكييف الاقتصادي من تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم إلى الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، وإنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية بالإضافة إلى فتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول المتطورة، ثم نستعرض أهم إجراءات برامج التكييف الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض بالإضافة إلى السياسات الاجتماعية.

كل ذلك بهدف الوصول إلى استنتاج الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق برامج التكييف الاقتصادي في الدول النامية.

* أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد . جامعة تشرين–اللاذقية – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (2) 2005

# International Organization Economic Conditioning Program and Its Effects on Developing Nations

**Dr. Youssef Abdul Aziz Mahmoud***

**(Accepted 10/7/2005)**

## □ ABSTRACT □

The programs of economic conditioning، which was adopted by the International Monetary Fund and World Bank Group are the most critical problems in this time. This was associated by external indebtedness crisis for many of the countries in Asia، Africa and North America.

We will study the controversy about the economical conditioning programs: we will define it and its parts، its historical background، the declared and hidden objectives for its programs, and policies (the policies of demand side and the policies of supply and the social policies). We will take، as examples، the experiments of Mexico and Egypt in the field of the economic conditioning.

We will define the links between the Monetary Fund and World Bank Group in the field of economic conditioning programs.

Then we will present the most prominent objectives of economic conditioning programs which are achieving the economic growth، reduction of inflation to get to balance of payments، improving the efficiency of using the economic resources، saving the indebted banks in the developing countries in addition to opening the markets of the developing countries for the products of the developed countries.

Then we will present the procedures of the economic conditioning by studying the policies of demand and the policies of supply in addition to the social policies.

All this is to deduct the economic and social effects resulting from implementation in the developing countries.

* **Associate Professor, Department Economics And Planning, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.**

## مقدمة:

تعتبر برامج التكييف الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المحققة وإجراءاتها وآلية تطبيقها سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً والعدد المتزايد من الدول النامية التي تتجه إلى تبني هذه السياسات أو الاسترشاد بها لتصميم برامج إصلاح اقتصادي محلية بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينيات من القرن العشرين، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأسيا عجزها عن تسديد ديونها ورافق ذلك تدهور في ميزان مدفوعات هذه الدول وفي قيمة عملاتها المحلية وتقويض لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعززت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الشيوعية سابقاً منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي التوجه لتبني سياسات التكييف الاقتصادي من قبل الدول النامية والدول الشيوعية سابقاً والتي أطلق عليها فيما بعد تسمية (الدول المتحولة اقتصادياً).

و سوف نقوم بدراسة برامج التكييف الاقتصادي المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال التعريف بهذه البرامج ودراسة أهدافها وإجراءاتها وسياساتها إلى أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدول النامية محاولين الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما تعريف التكييف الاقتصادي وما هي أجزاؤه وكيف نشأ ؟
- ما هي أهداف برامج التكييف الاقتصادي وما هي إجراءاتها ؟
- ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتطبيقها في الدول النامية ؟

## منهجية البحث:

سوف نقوم بهذه الدراسة باستخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي من خلال دراسة لتجارب دول طبقت هذه البرامج.

## عرض الموضوع:

يتضمن الموضوع النقاط التالية:

**أولا: تعريف التكييف الاقتصادي والروابط بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مجال برامج التكييف الاقتصادي:**

تتألف برامج التكييف الاقتصادي من جزأين هما برامج التثبيت الهيكلي وبرامج التكييف الهيكلي وسوف نعرف كلاً منهما وصولاً إلى تعريف للتكييف الاقتصادي.

يمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحي من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على

التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية [1].

كما يمكن تعريف التكييف الهيكلي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني [2].

على الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، وهو ما درج بعضٌ على اعتقاده من أن صندوق النقد الدولي يتولى برامج التثبيت الهيكلي فيما يتولى البنك الدولي برامج التكييف الهيكلي، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد " ارتباط تبادلي لعدم الوفاء " [3] وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضاً.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات " ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث إنّه في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصوراً على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي[4].

لتترسخ حقيقة مفادها أن البنك الدولي لا يقدم قروضاً للإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي إلى دول في حال غياب برنامج موازي للصندوق، كما أن برامج التكييف الاقتصادي وفقاً لرؤى كلّ" من المنظمتين (صندوق النقد الدولي) والبنك الدولي واحدة في جوهرها من حيث الأهداف والاستراتيجيات بغض النظر عن الإجراءات الشكلية للتفاوض وفترات التفاوض والتبويب إلى عدد أقل أو أكثر من البنود، وقد وصل التنسيق والتعاون في هذا المجال إلى درجة متقدمة جداً في بداية التسعينيات من القرن الماضي وبشكل خاص في المساعدات الفنية والمالية المقدمة من قبل المنظمتين إلى خمس عشرة دولة شيوعية سابقاً لإتباع برامج تكييف اقتصادي للاندماج في اقتصاد السوق ويدل على التوجه الواحد للمنظمتين الدعوات التي برزت مؤخراً لدمج المنظمتين والصادرة عن بعض الاقتصاديين مثل المحلل الاقتصادي للايكونوميست ستانلي فيشر.

يستنتج مما سبق أنه: يمكن تعريف برامج التكييف الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني.

---

[1] معلومات عن موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تاريخ نشرها 1 / 2 / 2000 www.icrc.org .

[2] معلومات عن موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تاريخ نشرها 1 / 2 / 2000 مرجع سبق ذكره .

[3] البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة " جاك ج بولاك " الدار العربية للاستثمارات الثقافية ش م م ، القاهرة مصر ، الطبعة الأولى 1999 ، ص 27 .

[4] البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة ، مرجع سبق ذكره ص 28 .

وقد قمنا بإضافة كلمة المشروطة كون المساعدات التي يتم تقديمها مشروطة بتحقق عدد من الشروط وعلى سبيل المثال فلكي تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولي يجب عليها تحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل أن تخطو الخطوة الأولى، وهي كتابة خطاب النوايا، كما يتضمن خطاب النوايا تشخيص ووصف مفصل لمشاكل الدولة الاقتصادية والأهداف التي يرمي برنامج التكييف الاقتصادي تحقيقها والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وعادة ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولي كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التي يقدمها الصندوق لبرامج التكييف الاقتصادي يشترط قبله إجراء عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقييد فيه والأهداف التي حققها، وإذا لم يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرنامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة.

**ثانيا: لمحة تاريخية عن نشأة وتطور برامج التكييف الاقتصادي:**

إن سياسات التكييف الاقتصادي لتوءم بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفقا لتسمية جون ماينرد كينز [5])هي سياسات حديثة العهد نسبياً ولا تزال تشهد دعوات معاصرة لتطبيقها على نطاق واسع في العديد من دول العالم النامية التي لم تطبقها بعد، وتعود بذورها إلى برنامجي قروض الإصلاح الهيكلي " sals " وقروض الإصلاح الهيكلي القطاعي " secals " اللذان أطلقهما البنك الدولي عام 1980 [6] ليدخل بذلك ميدان السياسات الاقتصادية الكلية التي كانت حكراً على صندوق النقد الدولي، وبعد انفجار أزمة المديونية الخارجية عام 1982 حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين عن سداد أعباء ديونها الخارجية وأعلنت اثنتان وعشرون دولة مدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها [7] ، وما تلا ذلك من مفاوضات لحل هذه الأزمة أنشأ صندوق النقد الدولي برنامج التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي عام 1986 لتقديم قروض ميسرة للدول منخفضة الدخل لمساندة سياسات التصحيح الاقتصادي الكلي المتوسط الأجل والإصلاحات الهيكلية [8]، وتلا ذلك إنشاء صندوق النقد الدولي لبرنامج التسهيل التمويلي المعزز للإصلاح الهيكلي عام 1987، وقد تم تمديده وتوسيعه في فبراير 1994 والاتفاقات المعقودة بموجبه هي الوسيلة الرئيسية التي يستخدمها صندوق النقد الدولي لتقديم دعمه المالي [9]، وقد جاء إنشاء هذه البرامج كرد فعل على تفاقم الأزمة الهيكلية التي واجهها الاقتصاد العالمي الرأسمالي منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي والمتميزة بظهور نوع جديد من الركود الاقتصادي " الركود التضخمي "، وبتدويل مضطرد للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تراجع دور الدولة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات، وتدويل رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانقطاع قناة التدفق المالي للاستثمارات الأجنبية باتجاه الدول النامية، وتقلبات أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع النمو الاقتصادي العالمي وخاصة في الدول النامية مترافقة بأزمة المديونية التي أشرنا لها سابقاً.

---

[5] البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 3.

[6] موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت تاريخ 28 / 4 / 2004 www.worldbank.org .

[7] دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي " فوزي الاخناوي " دار الثقافة الجديدة ، القاهرة مصر، الطبعة الأولى 2000، ص 48 .

[8] مجلة التمويل والتنمية " نشرة صندوق النقد الدولي " تسهيلات التمويل والسياسات المالية، عدد سبتمبر 1996 ص 13 و14

[9] مجلة التمويل والتنمية، تسهيلات التمويل والسياسات المالية، مرجع سبق ذكره ص 4 .

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي امتد نطاق عمل توءم بريتون وودز في مجال الإصلاحات الهيكلية ليشمل خمس عشرة دولة شيوعية سابقة هي دول الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو سابقاً التي احتاجت مساعدات وتمويلات ضخمة جداً في مجال إعادة الهيكلة الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلي والانتقال إلى اقتصاد السوق.

إن التحول السابق ذكره للدول الشيوعية سابقاً إلى اقتصاد السوق عمل على تسريع عملية التحول في الدول النامية الأخرى لتتحول معظم الدول النامية ذات التوجه الاشتراكي سابقاً إلى اقتصاد السوق، علماً أن الدول النامية الأخرى أخذت بالاتجاه نحو اقتصاد السوق وإن كان بخطوات بطيئة نسبياً مدفوعةً بجملة من العوامل، أهمها المتغيرات الدولية الأخيرة والتردي الحاصل في مستويات المعيشة في غالبية الدول النامية نتيجة لفشل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم تبنيها، والتضخم المرضي للقطاع العام المترافق بقصوره عن أداء دوره بالشكل المطلوب، وغياب الرقابة المترافق بانتشار الفساد على المستويات والأصعدة كافة في الدول النامية وأزمات المديونية الخارجية، وانتهاج نظم حكم شمولية ديكتاتورية قمعية متعسفة وتضاؤل دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة لتوسع دور المنظمات الدولية باتجاه قضايا كانت تعتبر داخلية فيما مضى، وقد تم إيقاف برنامج التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي سنة 1993 ليتم تمديد وتوسيع برنامج التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في فبراير 1994، وتطورت التسهيلات المقدمة بموجبه لتبلغ في نهاية ابريل 1996 الأرقام التالية [10]:

- عدد الاتفاقيات النافذة بموجب التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي 28 اتفاقاً وخلال السنة المالية 1995 / 1996، وافق الصندوق على ثماني اتفاقات جديدة لمدة ثلاث سنوات
- الالتزامات المتراكمة بموجب التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي والتسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي (باستثناء المبالغ غير المدفوعة) ثمانية بلايين وحدة حقوق سحب خاصة
- بلغ مجموع المدفوعات بموجب الاتفاقات السابقة 6.5بليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبلغت الائتمانات القائمة بموجب الاتفاقات السابقة 13.5 % من مجموع ائتمانات الصندوق القائمة والبالغة 42 بليون وحدة حقوق سحب خاصة ،
- يتوقع أن يحقق برنامج التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي الاكتفاء الذاتي اعتبارا من سنة 2005 وربما قبل ذلك بقليل.

## أهداف برامج التكييف الاقتصادي:

إن برامج التكييف الاقتصادي حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية، ولذلك فان أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية وباختلاف زاوية النظر إليها سواء من وجهة نظر توءم بريتون وودز أو من وجهة نظر الحكومات التي تتبناها أو تعارضها أو من وجهة نظر الدول المتقدمة أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الاجتماعية والاقتصادية، وسوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمأخذ عليها.

**أولا: تحقيق النمو الاقتصادي " استعادة النمو الاقتصادي "**

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصةً في مجال الطاقة (الفورة النفطية) ويمكن

[10] مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 1996 ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 وص 15.

القول إن هذا العقد شهد اكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جداً لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تهدم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقدت لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصاديا للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية عقد السبعينيات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة (باستثناء بعض الدول النفطية التي خفف من أزمتها عوائد النفط مع الإشارة إلى تضررها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الثمانينيات).

إن الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات بالنسبة لمجموعة منها وفي مرحلة متأخرة من الثمانينيات بالنسبة لمجموعة أخرى منها قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الأخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية من حيث إنهّا تشير إلى أن هذه الدول تحقق نمواً اقتصادياً ملموساً بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفاً، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 إلى إطلاق تسمية " العقد الضائع " على عقد الثمانينيات [11] بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي ومنها منطقتنا.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطوراً يذكر، وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل التي يوفرها وبالدعم الفني من خلال " برامج المساعدات الفنية " المرافقة، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ بها،،،،،، الخ ورأت أن معالجتها ستقود إلى استعادة النمو الاقتصادي.

**ثانيا: تخفيض التضخم:**

لقد سجلت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي استفحال ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي (stag-flation) والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز (تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي)، وذلك استناداً إلى النظرية الكينزية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أن الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصّةً في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتماً، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مّما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية:

[11] تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية للعام 2002 ، ص 81 والجداول الملحقة ، نقلا عن www.undp.org

- إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد.
- إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تأكل المدخرات المحلية وتأكل رأس المال.
- إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يتفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل.

**ثالثا: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه: بيان إحصائي إجمالي يبين كل الحقوق والالتزامات الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدولة والدول الأخرى، والملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية (و بشكل خاص جميع الدول النامية التي لجأت إلى قروض التكييف الاقتصادي) تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة المنظورة يتم تغطيته حسابياً عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وكانت الدول النامية تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمعونات والمساعدات إلا أنه في الثمانينيات من القرن العشرين تفاقمت أزمة المديونية وتسببت بانحسار لتدفق الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال، وبما أن الاختلال هيكلي وليس عارضاً فقد طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**رابعاً: تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:**

لقد واجهت الدول النامية التي طبقت برامج تكييف اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نقص في الموارد الاقتصادية المحلية خاصّةً رأس المال بعد أن اختبرت سوء الاستخدام خلال العقود الماضية، وذلك نتيجة عدم استقرارها الداخلي والخارجي بالنسبة للعديد منها ونظم الحكم العسكرية الشمولية بالنسبة لبعضها الأخر ومحدودية الموارد المتاحة بالأساس لبعضها الأخر مع ترافق كل ما سبق بتضخم مرضي للقطاع العام وانخفاض كفاءته الإنتاجية وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية الدول النامية مع ما رافقها من هدر كبير للموارد الاقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل استمرار الدول النامية بهذه السياسات العقيمة مدفوعةً بعاملين مهمين أولهما: تنامي الديمقراطية والحقوق المدنية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وانحسار النظم الشمولية العسكرية، وثانيهما: عدم مقدرة هذه الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة للاستمرار بهذا النهج.

و ظهرت في هذه المرحلة ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية التي سبق لنا عرض وضعها خاصّةً مع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه

الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين هما: الأول داخلي ويتمثل في ضمان استمرار استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

**خامسا: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية:**

لقد غالت الدول النامية في اعتمادها على القروض الخارجية للتمويل مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (عجز في النقد الأجنبي)، حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من دول العالم النامية عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على تسديد أصول الدين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، ممّا هدد المركز المالي لهذه البنوك ودفع مؤسستي بريتون وودز للتدخل لضمان حصول البنوك على أموالها، وقد بدا الأمر واضحاً في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995 والتي تم ربطها بسياسات التكييف الاقتصادي.

فقد برزت حاجة المكسيك الطارئة لمبلغ خمسين مليار دولار وبسبب عنصر الوقت ومعارضة غالبية الكونغرس لتوفير التمويل، قام الرئيس الأميركي بقرار فردي منه متجاهلاً معارضة الكونغرس بالتصرف بصندوق الطوارىء والبالغة قيمته 20 مليار دولار أميركي، وضغط على مدير صندوق النقد الدولي ميشيل كاميدسو الذي اتخذ قراراً فردياً بمنح المكسيك 7. 17 مليار دولار كقرض كما ضغط على البنك الدولي والحكومة الكندية لتصبح قيمة القروض المتوفرة للمكسيك 50 مليار دولار أميركي [12]، وقد فسر العديد من الاقتصاديين هذه العملية تفسيرات متعددة أهمها [13]:

- Remmer devries الاقتصادي لدى مصرف مورجان في نيويورك " إن الهدف كان إنقاذ المضاربين "
- Deutsche bank إن هذا القرض يؤكد أنه " ليس هناك ما يبرر أن يضمن دافع الضرائب للمستثمرين في سندات الدين المكسيكية معدلات الربح العالية بصورة لاحقة "
- William butter أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج " إن العملية برمتها لم تكن سوى هدية قدمها دافعو الضرائب إلى الأثرياء "

**سادسا: فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة**

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالى مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية [14]) ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية،مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ

---

[12] عبد الحسين وداي عطية، "الاقتصاديات النامية أزمات وحلول " ، مكتبة الشروق ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى ، ص 154 وص 55 .

[13] الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، مرجع سبق ذكره ، ص 155 .

[14] تقرير UNITED NATIONS POPULATION DIVISION الصادر عن الأمم المتحدة نقلا عن تقرير POPULATION OF MAJOR AREA ص23 ، جدول A1 ، عن موقع WWW.UN.ORG .

هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكييف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية ... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقا لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى الكوني.

## إجراءات برامج التكييف الاقتصادي:

إن الإجراءات التي درج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على دفع الدول النامية لتبنيها من خلال برامج التكييف الاقتصادي هي إجراءات شبه نمطية ومتكررة لدى كل الدول وشملت في الموجة الأولى لتطبيق برامج التكييف الاقتصادي بشكل أساسي ما يلي [15]:

1) تخفيض عجز الموازنة عن طريق خفض الإنفاق الحكومي وخفض الدعم ورفع الضرائب وتخصيص القطاع العام.
2) تخفيض قيمة العملة الوطنية وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبي.
3) تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع الحواجز الجمركية.
4) تخفيض الأجور الحقيقية وخاصة في القطاع العام.
5) تحرير الأسعار وتحرير أسعار الفائدة.

ونتيجة للآثار الاجتماعية السلبية لتطبيقها في دول الموجة الأولى أضيف لها مجموعة سياسات اجتماعية أخرى، كما تم في مرحلة لاحقة إدخال سياسات خاصة بالبيئة والمناخ والإنفاق العسكري والاعتبارات السياسية العلنية.

ويمكن تصنيف السياسات السابقة في ثلاث مجموعات رئيسة وذلك تبعا لتأثيرها وطريقة تأثيرها على النشاط الاقتصادي ومستويات المعيشة وهي [16] سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض والسياسات الاجتماعية:

**أولا: سياسات جانب الطلب:**

و هي ما يعرف أيضاً بسياسات التثبيت الاقتصادي التي سبق لنا تعريفها وتستخدم لتقيد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وذلك بهدف تحقيق التوازن المالي والنقدي وكبح جماح التضخم وتقسم إلى مجموعتين هما السياسات المالية والسياسات النقدية.

**1 – السياسات المالية:** وتهدف لتحقيق توازن الموازنة من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية وهي تشمل جملة من السياسات أهمها:

أ– تخفيض الإنفاق الحكومي: ويشمل تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه كافّةً (استثماري، جاري، عسكري) وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة.

---

[15] دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[16] سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات " سلسلة دراسات استراتيجية " ص 22 ولمزيد من المعلومات راجع دراسة إلى أي مدى نجحت سياسات التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي " سوزان شادلر " مجلة التمويل والتنمية عدد حزيران 1996 ص 14.

ب–زيادة الإيرادات الحكومية: وذلك من خلال إصلاح الهياكل الضريبية للاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب القيمة المضافة ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وزيادة أسعار الوقود والطاقة والنقل والتأمين والاتصال لتصل إلى مستوى أسعارها الحقيقي.

**2 – السياسات النقدية:** إن السياسات النقدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ترتكز على النظرية النقدية لفريدمان والتي تضع تحقيق الاستقرار النقدي كهدف أساسي لها بدلا من تحقيق النمو الاقتصادي وترى أن لب المشكلة يتمثل في إفراط البنوك المركزية للدول النامية بالإصدار النقدي، مما تسبب بالتضخم فالحل لديهم يكمن في ضبط معدلات نمو وسائل الدفع المتداولة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بإتباع سياسة نقدية صارمة تتمثل في الهجوم على المصادر الرئيسة للإفراط في عرض النقود وتشمل سياسات الصندوق والبنك الدوليين في المجال النقدي ما يلي:

أ– تقييد الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي بالنسبة للدولة والقطاع العام واللجوء بدلا من ذلك إلى اعتماد الدولة على الحصول على مواردها من الأفراد، وذلك لتقليل عرض النقود (مكافحة التضخم) أي أنهم يرفضون لجوء البنوك المركزية للإفراط في إصدار النقود بناء على طلب الحكومة وهو ما يدعى التمويل بالعجز.

ب– تخفيض قيمة العملة الخارجية للدولة حيث ترى برامج التكييف الاقتصادي أن عملات الدول النامية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، مما يسبب ضغطاً على ميزان المدفوعات، ومن أجل تحسين شروط التجارة الخارجية ينبغي تخفيض قيمة العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية وذلك لزيادة الصادرات والحد من المستوردات، مما يسهم في تقوية ميزان المدفوعات وتخفيض عجزه.

ج–رفع أسعار الفائدة الحقيقية: إن أغلب الدول النامية تعاني من مشكلة أساسية تتمثل في أن معدلات الفائدة الاسمية غالباً ما تكون أدنى من معدلات التضخم وغالباً ما يسود هذا الوضع لفترة زمنية طويلة نسبياً، ولذلك فالفائدة الحقيقية في هذه المراحل تكون سالبة ويجري تأكل لرؤوس الأموال وللمدخرات الوطنية، ومن هنا تطرح برامج التكييف الاقتصادي رفع سعر الفائدة، وذلك لتحقيق غرضين أساسين هما: تشجيع الناس على الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود،و ذلك لامتصاص التضخم أو منع حدوثه.

د– زيادة احتياطيات الدولة من القطع الأجنبي بالشكل الذي يضمن سلامة مركزها المالي وبحيث لا تقل هذه الاحتياطيات إلى الدرجة التي تشكك بالملاءة المالية للدولة وينطلقون في سياستهم هذه من أن زيادة الاحتياطيات ستؤدي إلى زيادة الملاءة المالية الخارجية للدولة وتشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة كما أنها تحمي الدولة من مخاطر التقلبات التي تتعرض لها على المدى القصير.

هـ–تخفيض عبء الديون الخارجية: يلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غالباً ما يرفق اتفاقيات التكييف الاقتصادي التي يعقدها مع الدول النامية بتقديم قروض جديدة واتفاقيات إعادة جدولة للديون الخارجية المستحقة وإلغاء لجزء من الديون وقد تصل إلى إلغاء نصف الدين الخارجي المستحق كما حدث مع مصر سنة 1991 من خلال نادي باريس، كما وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شهر مايو 1989 على تقديم مساعدة مالية للبلدان الأعضاء لتمويل عمليات تخفيض الديون وخدمة الديون مع البنوك التجارية [17].

**ثانيا: سياسات جانب العرض:**

[17]محمد العريان، "مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك "، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990 ص26.

وهي تعرف أيضا بسياسات التكييف الهيكلي التي سبق لنا تعريفها وتهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ونقل الملكية إلى القطاع الخاص مع إطلاق حريته في ممارسة النشاط الاقتصادي وأهمها:

1- **سياسات إصلاح الأسعار المحلية وتحرير سوق العمل:** جوهرها إلغاء الرقابة على السوق بشكل عام وترك الأسعار تتحدد بناءً على العرض والطلب، وكذلك أجور العاملين تتحدد بالعرض والطلب وإلغاء تدخل الدولة في سوق العمل وممارستها لسياسات التوظيف في القطاع العام أي تحرير كلا من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وبشكل خاص أسعار السلع الزراعية والطاقة والنقل والخدمات العامة التي يجب أن تتحدد وفقا لسعرها الحقيقي (إلغاء الدعم).

2- **سياسات تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف:** وتشمل هذه السياسات إزالة القيود الكمية على الواردات وتخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الضرائب على الصادرات وإلغاء المعونات المقدمة لها، وكذلك إلغاء الرقابة على النقد الأجنبي والسماح بتداوله وتبني سياسات سعر صرف مرن بدلاً من أنظمة سعر الصرف الثابت والرقابة على الصرف

3- **سياسات إصلاح القطاع العام وتحويل ملكية بعض مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص وسياسات الخصخصة:** وذلك عن طريق تحسين إدارة مشاريع القطاع العام ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها بحيث تعكس مستوى تكاليف الإنتاج الحقيقية، وتركز القطاع العام في مجالات الإنتاج التي لا تنافس القطاع الخاص (المجالات التي لا يستثمر فيها القطاع الخاص)، وذلك تمهيدا لتقليص دور القطاع العام في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كون المؤسسات الدولية ترى أنه متضخم بشكل مرضي مع انعدام فاعليته، وكذلك تشجع هذه المنظمات الاتجاه إلى الخصخصة والتي يمكن تعريفها[18]: مجموعة من القوانين والإجراءات والأنظمة التي تتولى نقل ملكية و/ أو إدارة بعض أصول وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص – أفراد وشركات – و قد تم تبني الخصخصة من قبل برامج التكييف الاقتصادي لما لها من مزايا متعددة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمها: زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وتلافي البيروقراطية التي يعاني منها القطاع العام في الدول النامية وتفعيل دور المنافسة الحرة في الاقتصاد وإعادة توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية وفق احتياجاتها الفعلية كما أنها تمثل مؤشراً هاماً لمدى التزام الدولة بسياسات الإصلاح الاقتصادي من منظور الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية.

**4 – إصلاح القطاع المالي:** ويشمل خصخصة البنوك والمصارف وشركات التأمين التابعة للدولة وتحقيق استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة وإقامة أسواق لرأس المال وتطويرها كما تشمل أيضا فتح القطاع المصرفي للمنافسة الخارجية والداخلية ورفع أسعار الفائدة الاسمية المدينة والدائنة لتتجاوز دوماً معدل التضخم (أي المحافظة على الفائدة الحقيقية موجبة دوما) لضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية.

**ثالثاً: السياسات الاجتماعية:**

لقد أدت بعض سياسات التكييف الاقتصادي التي أوصت بها المنظمات الدولية مثل إنقاص النفقات العامة وزيادة أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام ورفع الدعم وتحرير سوق العمل إلى أثار اقتصادية واجتماعية سلبية على الفقراء، حيث أدت إلى تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك لجأ صندوق النقد الدولي والبنك

(18) الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، مرجع سبق ذكره ص 84.

الدولي في برامجه لدول الموجة الثانية التي طبقت برامج التكييف الاقتصادي إلى جملة من السياسات الهادفة لتوفير حماية نسبية للفقراء وذلك من خلال [19]:

- الإبقاء على المصروفات على الصحة الأساسية والتعليم الأساسي أو زيادتها مع خفض النفقات العامة الإجمالية في الوقت نفسه، وذلك عن طريق إعادة توجيه المصروفات لخدمة الفقراء أساسا من خلال توجيه الموارد نحو التعليم الابتدائي والصحة الأساسية على حساب مستويات التعليم والصحة الأخرى.
- تحسين كفاءة الإنفاق على القطاع الاجتماعي عن طريق توجيه الدعم المقدم، وذلك بالاستعاضة عن خفض سعر السلعة بشكل عام بخفضه لشريحة من الأفراد بناء على مؤشر الحاجة الحقيقية مثل نظام الوجبات المجانية في المدارس الحكومية وتوزيع الأغذية في الأحياء الفقيرة وتأمين الدواء للأمهات اللواتي يعانين من نقص التغذية،

و قد تم منذ عام 1986 تصميم برامج موجهة لتحقيق أهداف اجتماعية تشمل برامج خاصة للتوظيف وبرامج للتغذية وبرامج لنقل العاملين إلى مجالات أخرى (بما في ذلك مشاريع للتدريب والتأمين) ومشاريع لإعادة توطين العمال الحضريين المنقولين من مواطنهم الأصلية وبرامج متعددة القطاعات وفي حالات قليلة وفرت برامج التكييف الاقتصادي الدعم اللازم لمشاريع سكنية [20].

1- **برامج التوظيف الخاصة** [21]: لقد كانت هذه البرامج الوسيلة الفعالة للوصول إلى الفقراء وتوفير شبكة أمان للعاطلين في أوقات الانكماش وهدفها الأساسي توفير فرص العمل والتأمين الاجتماعي الأساسي، علماً أن التجربة بينت أن هذه البرامج تكون أنجح بوجه عام عندما تكون الأجور التي تعرضها أقل من المستوى العام للأجور مما يطرح برأينا قضايا استغلال الفقراء.

2- **برامج التشغيل في أعمال جديدة** [22]: حيث وضعت مشروعات لتعويض العمال المفصولين ومنحهم مكافآت نهاية الخدمة وقروض خاصة وتوفير الفرص لإعادة تدريبهم، ولكن ذلك لا يلغي حقيقة عجز هذه البرامج عن استيعاب البطالة الناشئة عن برامج التكييف الاقتصادي ناهيك عن توفير فرص عمل للعمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل.

3- **مشاريع إعادة التوطين** [23]: حيث حاولت بعض الدول تحويل عمالة المدن التي تعطلت لديها إلى العمل الزراعي.

4- **البرامج متعددة القطاعات** [24]: والتي تتراوح بين التدخلات قصيرة الأمد لتوفير الإغاثة (مثل برامج الأشغال العامة والتغذية) وبين مجموعة من البرامج الإنمائية (تتراوح بين المرافق الصحية في المدن وتوفير الكتب المدرسية).

---

[19] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول 1990 ص 16.

[20] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مرجع سبق ذكره ص 16.

[21] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مرجع سبق ذكره ص 17.

[22] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مرجع سبق ذكره ص 17 .

[23] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مرجع سبق ذكره ص 17.

[24] هيلينا ريب وسونيا كارفاللوا، التكييف والفقراء، مرجع سبق ذكره ص 17 .

## الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف الاقتصادي:

سوف نقوم بدراسة اثر برامج التكييف الاقتصادي على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية المستهدفة من خلال مقارنة قيم هذه المتغيرات قبل وبعد تنفيذ هذه البرامج، وذلك باستعراض تجربتين حظيتا بدعم واهتمام كّل من مؤسسات بريتون وودز والدول الصناعية المتقدمة G7 وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وهما تجربة المكسيك وتجربة مصر مع إشارتنا إلى بعض المأخذ على طريقة التقييم هذه، وأهمها يتمثل في صعوبة فصل التأثير الناتج عن العوامل والصدمات الخارجية عن التأثير الناتج عن البرامج وحقيقة مفادها أن الدول لم تلجأ لهذه البرامج إلا بعد أن وصلت إلى حالة اقتصادية مزرية (تهدد بانهيار اقتصادي وشيك)

**أولا: عرض لتجربتي المكسيك ومصر في التكييف الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي من حيث مقارنة أهم المتغيرات الاقتصادية المستهدفة قبل وبعد تطبيق البرامج**

**1- المكسيك:** إن ما دفعنا إلى دراسة تجربة المكسيك كونها من التجارب المبكرة نسبياً والأطول من حيث فترتها النسبية إضافة إلى الدعم والمساعدات الأميركية كون المكسيك عضواً في تكتل نافتا إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية.

***مرحلة 1 وتمتد من 1982 إلى 1993*** [25]: شرعت المكسيك عام 1982 ببرامج التكييف الهيكلي في ظروف اقتصادية كارثية تمثلت بإعلان المكسيك في نفس العام عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية ووصل التضخم إلى 100 % في العام نفسه وانسحب بنك المكسيك من سوق العملات الأجنبية مرتين وتسارع هروب رؤوس الأموال الأجنبية، ممّا اضطر المكسيك إلى اعتماد برنامج التكييف الهيكلي الأول من عام 1983 إلى عام 1985 بدعم من المنظمات الدولية والولايات المتحدة التي أخذت تتطلع إلى المكسيك باعتبارها امتداداً طبيعيا للسوق الأميركية (تصريف الإنتاج الأميركي)، وتم بموجبه إعادة جدولة الديون الخارجية للمكسيك وإتاحة موارد مالية إضافية جديدة وتخفيض أولي كبير لقيمة العملة المحلية، وبالرغم من تحقيق البرنامج لبعض الإنجازات المتمثلة في خفض الخلل في الموازيين الداخلية والخارجية، لكن التحسن لم يعمر طويلاً ولم يصل إلى مدى الاستمرارية ، فقد تبين بوضوح أوائل عام 1985 أن جهود التكييف لن تستمر نتيجة للإنفاق الطارىء لزلزال سبتمبر والانخفاض الحاد في أسعار النفط (من 25 دولار للبرميل عام 1980 إلى 12 دولار للبرميل عام 1985)، ممّا نتج عنه ضعف المركز المالي للمكسيك وانهيار دخل القطاع العام وانخفاض حصيلة الصادرات بمقدار 6 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وهو ما دفع الحكومة أواسط عام 1986 إلى اعتماد برنامج جديد مع الصندوق نص على انفتاح النظام التجاري بشكل كبير لتتقلص عدد السلع التي يحتاج استيرادها إلى تراخيص لربع ما كانت عليه أواسط عام 1985، وتم خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية على مراحل متعددة ليصل إلى 20 % عام 1987 ،كما انضمت المكسيك إلى اتفاقية الغات عام 1986، وقامت الحكومة بالتخلي عن مشروعات القطاع العام حيث قللت عدد الكيانات المملوكة للدولة من 1100 عام 1982 إلى 350 بنهاية شهر آذار 1990، وطبقت برنامج إصلاح ضريبي كبير عام 1987 ثم ألغت القيود المفروضة على أسعار الفائدة عام 1989، وعززت عمليات السوق المفتوح، كما سمحت للأجانب بتملك 100 % من رأس مال المشاريع التي تصل قيميها إلى 100 مليون دولار، وألغت اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادي وقد أدت هذه الخطوات إلى تدهور ملحوظ لأداء جهاز الأسعار حيث تصاعد معدل التضخم من أقل من 65 % في كانون

[25] اليوت كالتر وهو أي خور" ، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر 1990 من ص 22 – 25 .

الأول 1985 إلى 160 % في كانون الأول 87، وارتفعت أسعار الفائدة الاسمية ارتفاعا كبيراً، كما انهارت سوق الأوراق المالية المكسيكية في تشرين الأول 1987، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال باتجاه الخارج ودفع السلطات المكسيكية إلى اتخاذ إجراءات وقائية تخالف توصيات صندوق النقد الدولي تمثلت بسحب الدعم لسعر الصرف المرن للعملة المحلية، مّما أفضى إلى انخفاض حاد لقيمتها وفرض تجميد قسري للأجور وأسعار طائفة كبيرة من السلع والخدمات وسعر الصرف (الميثاق الخاص بالأسعار والأجور)، فأدى ذلك إلى تخفيض التضخم إلى 52 % بنهاية عام 1988 ونمو ضعيف في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 1 % وعجز بلغ 7 مليارات دولار لنفس العام ، ودفع ذلك السلطات المكسيكية لإبرام برنامج ثالث يغطي من عام 1989 إلى 1992 بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتم فيه مد العمل بميثاق الأجور والأسعار لنهاية كانون الثاني 1991 بهدف تعزيز المكاسب التي تحققت في مكافحة التضخم وتم تكيفه هذه المرة ليفرض تثبيتا للأجور عملياً حيث تم خفض عدد السلع الداخلة ضمن نطاقه بشكل كبير جداً وهو ما قربه إلى فلسفة وتوجه صندوق النقد الدولي وجرى تخفيض كبير لقيمة البيزو المكسيكي بمقدار دولار مكسيكي كل يوم مقابل الدولار الأميركي (بمعدل سنوي 15 %)، وفي فترة لاحقة تم تعديل النسبة لتصبح 0.80 دولار مكسيكي عن كل دولار أميركي (بمعدل 10 % سنوياً) كما أجرت تسويات دورية للأجور والأسعار والرسوم الجمركية خاصّةً أسعار القطاع العام.

و ترافق ذلك بجهود دولية كبيرة حيث وفر صندوق النقد الدولي ائتمانات تبلغ 3.6 مليار دولار وتم زيادتها لاحقاً بمقدار 600 مليون دولار كما تم إلغاء 2.6 مليار دولار من ديون المكسيك المستحقة، وقام البنك الدولي بتوفير ائتمانات تبلغ ملياري دولار سنوياً للسنوات الثلاث التالية، بدأ من عام 1990. بالرغم من كل الدعم السابق والتقييد الشديد للمكسيك بتوصيات برامج التكييف، فان النتائج المحققة (المخرجات) كانت ضئيلة جداً قياساً إلى الجهود المبذولة (المدخلات)، حيث نما الناتج المحلي بمقدار 3 % وانخفض العجز الإجمالي من 13 % إلى 6 % ليبلغ ملياري دولار.

***المرحلة 2: 1994 – 2000: (مرحلة الأزمة وما بعدها):*** لقد أدت إجراءات المرحلة السابقة وانخفاض معدلات الربحية في الدول المتطورة (الولايات المتحدة الأميركية) إلى تدفقات سريعة لرؤوس الأموال إلى المكسيك على شكل استثمارات نجم عنها توسع في الطلب الكلي وزيادة سريعة في أسعار الأسهم والسندات والعقارات ونمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية نتيجة للتوسع في الائتمان وعجز ضخم في الحساب الجاري.

و بالأرقام بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.9 % عام 1993 وانخفض التضخم إلى مستوى الأرقام الأحادية لأول مرة وتدفقت رؤوس أموال بلغت 104 مليار دولار خلال الفترة (1990 – 1994)، وهي حوالى 20 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية للاقتصاديات النامية للفترة السابقة نفسها [26]، وقد عملت هذه التدفقات على زيادة العجز في الحساب الجاري الخارجي فبدأ المستثمرين يشككون في القدرة على الاستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ترتيبات سعر الصرف التي تسببت في هجمات مضاربة نتيجة ربطها بالدولار الأميركي، مما ولد شكوكاً حول قابلية ترتيبات سعر الصرف للاستمرار أيضاً وتحت وطأت هذه الضغوط تم التخلي عن الارتباط بالدولار الأميركي وتعويم البيزو في 22 كانون أول 1994، وكان هذا الإجراء بمثابة الفتيل الذي فجر الأزمة

[26] غيليرمو أورتيز مارتيز، "ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك للانتعاش الاقتصادي في آسيا "، مجلة التمويل والتنمية عدد حزيران 1998 من ص 6 و7.

الاقتصادية المكسيكية والتي دفعت بالولايات المتحدة الأميركية لحشد قواها المالية والاقتصادية ومن وراءها الموارد المالية والاقتصادية للمنظمات الدولية كما عرضنا سابقا.

و قد قدرت المكسيك الكلفة المالية لبرنامج دعم نظامها المالي لتجاوز الأزمة ب 12 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 97 تستهلك لمدة 30 عاما خلال فترة عمر البرنامج وبالرغم من أن التدابير التي اتخذت كانت استثنائية من حيث حجم التمويل الخارجي والتكاليف المحلية للبرامج والسياسات فقد كانت النتائج محدودة:

بعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.2 % عام 1995 عاد للانتعاش عام 1996 لينمو بمقدار 5.1 % وبنسبة 7 % عام 1997 وانخفض معدل البطالة من 7.6 عام 1995 إلى 3.5 عام 1998 كما انخفض التضخم من 52 % عام 1995 إلى 15.7 % عام 1997، وانخفض عجز الحساب الجاري من 6.7 % بالمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1992 – 1994 إلى 1 % للفترة 1995 – 1997 [27].

و إن الأداء الاقتصادي للمكسيك تحسن بشكل أكبر عام 1999، وذلك لا يعود إلى برامج التكييف الهيكلي وإنما إلى تحسن أسعار النفط مقارنة بالفترة السابقة وتطور شروط التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات الأميركية نتيجة انخفاض معدل الربحية في الولايات المتحدة الأميركية، وقد نما الاقتصاد بمعدل 3.6 % وزاد عدد العمال خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 1999 بمقدار 870 ألف عامل وانخفض العجز المالي لأدنى مستوى منذ عام 1985 ليبلغ 1.25 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الاستهلاك السوقي في الربع الأخير لعام 1999 وخلال عام 2000 ل 2.3 مليار دولار من الديون الخارجية للقطاع العام المكسيكي، وتطورت الصادرات غير النفطية لتبلغ 15 % من الصادرات الخارجية بالعام نفسه وارتفعت قيمة البيزو المكسيكي بمقدار 3.6 % مقابل الدولار، وهي أول مرة تحدث في المكسيك [28]، ويستنتج بشكل عام من تجربة المكسيك في برامج التكييف الاقتصادي أنه لكي تنجح في برامج التكييف الاقتصادي ينبغي إشراكها في هذه الجهود من حيث وضع السياسات الملائمة لظروف البلد الموضوعية والابتعاد عن الوصفات الجاهزة كما تتطلب العملية دعماً غير محدود من الجهات الخارجية الدولية والإقليمية، كما أن نتائج الإصلاحات تتأثر إلى درجة كبيرة بالصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني وبالكوارث المحلية، كما أن الإصلاحات بحاجة إلى فترات زمنية طويلة لتلمس أثارها على أرض الواقع.

**2 – تجربة مصر:** وسنعرض فقط لأهم الإيجابيات والسلبيات من خلال مقارنة المتغيرات الاقتصادية المستهدفة قبل وبعض تطبيق البرامج

**أ – الايجابيات [29]:**

- تراجع عجز الموازنة من 17 % قبل التطبيق إلى 1 % عام 1996 / 1997 نتيجة للارتفاع حصيلة الضرائب من 3 مليار جنيه إلى 12 مليار جنيه للفترة نفسها ولتراجع الدعم الحكومي للعديد من السلع والمنتجات،
- انخفاض التضخم من 21 % عام 1989 / 1990 إلى 6.2 % عام 1996 / 1997 ،و هذه الأرقام نتحفظ عليها كونها واردة في تقارير للحكومة أمام مجلس الشعب، ويوجد تقارير حكومية أخرى تزعم خفضه إلى 1 % فقط .

---

[27] غيليرمو أورتيز مارتيز ، مرجع سبق ذكره ، من ص 9 .

[28] خوزيه أنجل جوريا، "المكسيك التطورات الأخيرة والإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة "، مجلة التمويل والتنمية الدولية، عدد آذار 2000 ص 23.

[29] ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي ( حالة مصر العربية )، اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا 2001، من ص 137 إلى ص 139 هذا مع إشارتنا إلى أن المرجع السابق قد أخذه عن بيان للحكومة المصرية أمام مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ 22 / 12 / 1997.

- تخفيض حجم المديونية الخارجية من 55 مليار جنيه عام 1989 / 1990 إلى 26 مليار جنيه عام 1996 / 1997 نتيجة إسقاط 50 % من ديون مصر من قبل نادي باريس، وهذا لا علاقة له بتحسن اقتصادي ناشئ عن البرامج.
- استقرار سعر صرف الجنيه وارتفاع الاحتياطي من القطع الأجنبي لتبلغ 20 مليار دولار
- نمو الناتج الإجمالي بنسبة 6 % عام 1997 / 1998
- استقرار أسعار الفائدة حول 10.5 % سنوياً (اسمية ورقمها الكبير يدل على ارتفاع تضخم فكيف يزعمون أنه كان بحدود 1 % فقط) وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات يصل إلى مليار جنيه.

**ب – السلبيات [30]:**

- ارتفاع العجز في ميزان التجارة الخارجية من 17.6 مليار جنيه عام 1991 / 1992 إلى 32 مليار جنيه عام 1996 / 1997.
- تفاقم أزمة البطالة وارتفاعها من 893 ألف عاطل عن العمل عام 1986 / 1987 إلى 1780 ألف عاطل عن العمل منتصف التسعينات واختلال التوازن بين الأجور والأسعار نتيجة الضرائب غير المباشرة الجديدة وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام.
- زيادة العبء الضريبي، مّما أدى إلى هروب رؤوس الأموال ودفع بعض الشركات إلى التفكير بتصفية أعمالها في مصر والانتقال إلى دول أخرى.
- تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعي للفقراء وازديادهم فقراً.

**ثانيا: الآثار الناتجة عن تطبيق برامج التكييف الهيكلي:**

سوف نقوم بمناقشة مدى تحقيقها لأهدافها ونتائج تطبيقها بعد تقسيمها إلى مجموعات وفقاً لأثارها اقتصادية واجتماعية.

**أ – الآثار الاقتصادية:**

***1- بالنسبة لميزان المدفوعات والحساب الجاري:*** لقد أدت برامج التكييف الاقتصادي إلى تحسن ميزان المدفوعات والحساب الجاري في أغلب الأحيان، حيث أدت سياسات خفض قيمة العملة المحلية إلى تحسن نسبي في ميزان المدفوعات وشروط التبادل التجاري الخارجي كونها تسببت في تقييد الطلب داخل الاقتصاد الوطني على المنتجات المستوردة وزيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية بافتراض مرونة الطلب بالنسبة للسعر. كما ساعدت إعادة جدولة الديون الخارجية وإسقاط جزء من هذه الديون على تحسن ميزان المدفوعات، ويلاحظ ذلك بوضوح في كل من تجارب المكسيك (باستثناء فترة الأزمة وباستبعاد العوامل الخارجية مثل الانخفاض الحاد لأسعار النفط والعوامل الداخلية الطارئة مثل الزلزال) ونجد النتيجة نفسها في تجربة مصر، وإن تقويما أنجز للتقدم الحاصل بموجب ترتيبات مرفق التصحيح الهيكلي ومرفق التصحيح الهيكلي المعزز في 30 بلداً إفريقياً جنوب الصحراء أثناء تنفيذ البرنامج بالمقارنة بالسنوات الثلاث التي سبقت البرنامج يظهر ما يلي[31]: تحسن الحساب الجاري الخارجي في نحو خمسي البلدان وزيادة الاحتياطيات الدولية في أكثر من ثلثي البلدان، إضافة إلى استطاعة العديد من هذه البلدان تخفيض أو تثبيت نسبة

---

[30] ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي ( حالة مصر العربية )، اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا 2001، من ص 137 إلى ص 139 هذا مع إشارتنا إلى أن المرجع السابق قد أخذه عن بيان للحكومة المصرية أمام مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ 22 / 12 / 1997.

[31] صالح. م. نصولي، التصحيح الهيكلي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية عدد سبتمبر 1993، ص 22.

مديونيتها الخارجية الإجمالية إلى صادراتها السلعية بالرغم من عوامل سلبية أهمها: تعرض العديد نصف البلدان لعرقلة ترتيباته لفترات مجمعة تزيد عن السنة والمعاناة من ظروف مناخية معاكسة كما عرقلة البنى الإدارية والمؤسساتية المحدودة تنفيذ البرنامج، وعانت عدد من البلدان عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية ومشاكل الحدود، هذا ويقتضي التنويه بأن كل ما سبق جرى دراسته بالنسبة لفترة البرنامج أما دراسة الفترة التالية فتظهر بوضوح انعكاساً في الاتجاهات السابقة مّما يثبت أن النتائج المحققة لم تكن سوى تأجيل للأزمة وأن ما تحقق لم يكن قابلا للاستمرار بإتباع الطريقة نفسها.

***2 – خلق ركود اقتصادي:*** لقد أثبتت تجربة المكسيك التي تعد من أطول التجارب في التكييف الاقتصادي التي سبق لنا عرضها وبما لا يدع مجالاً للشك بأن النمو الاقتصادي والازدهار الحاصل مؤقتاً أثناء تنفيذ البرنامج والناتج عن التدفق الهائل للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية كان نمواً اقتصادياً غير مستدام "، أي أنه غير قابل للاستمرار لفترات زمنية طويلة "، كما أن تقرير التنمية البشرية في مصر للعام 1995، يشير لأن التضخم الذي يحسب لنسبة الـ 40 %، الأفقر من السكان ازداد من الناحية العملية بمعدل 2 % إلى 3 % بالمتوسط العام على مستوى الاقتصاد الوطني خلال فترة البرنامج [32]، وفي دراسة بعنوان أميركا اللاتينية وتوافق أراء واشنطن " التغلب على إجهاد الإصلاح "، فإنّ النمو الاقتصادي قد يزيد بالمتوسط بمقدار 1.5 % عن معدلات النمو المسجلة في التسعينيات ولكنها مع ذلك تبقى غير كافية للتغلب على التحديات التي تواجه المنطقة [33]، هذا مع الإشارة لأن الدراسة تناولت فترة البرنامج مقارنة بالتسعينيات من القرن العشرين التي شهدت معدلات نمو متدنية.

**3 – التضخم:** إن أثر سياسات التكييف الاقتصادي على التضخم غير مؤكدة خلال فترة البرنامج، كما تشير لذلك دراسة لـ 45 اتفاقية إقراض بين صندوق النقد الدولي ودول نامية تغطي الفترة من منتصف عام 1988 إلى منتصف 1991 عام بعنوان " إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي " والتي تدل على أن القليل من البلدان (تشيكوسلوفاكيا والمكسيك وبولندا) واصلت تخفيض التضخم بشكل واضح من المعدلات العالية جداً في البداية ولكن العديد منها استمر يعاني من معدلات التضخم العالية نسبياً التي بدأ بها والقليل (الجزائر وهنغاريا وجامايكا ورومانيا) زادت فيها سرعة التضخم[34] .

كما أنني أعتقد أن التضخم كان يتم ضغطه خلال فترة تنفيذ البرنامج ليولد انفجاراً عند انتهاء الفترة وذلك كان واضحا في حالة المكسيك (أزمة 1994 – 1995).

**ب – الآثار الاجتماعية:**

إن توجيه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جزءاً من سياساتهم في برامج التكييف الاقتصادي الموجهة لدول الموجة الثانية باتجاه مكافحة الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه البرامج مثل الفقر والبطالة والجوع والمرض، هو برأينا اعتراف ضمني بمسؤولية تبعية عن هذه النتائج بينما تم استخدام هذه الوسائل لمحاولة تحسين صورة البرامج والجهات الراعية لها، وقد عبرت منظمة اليونيسيف من خلال تقريرها adjust with human face، وكذلك " القمة

---

[32] محمد عبد الشفيع عيسى، الأبعاد الاجتماعية للتكييف الهيكلي والخوصصة في مصر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 1999، ص 289.

[33] جويلير أورتيز، أميركا اللاتينية وتوافق أراء واشنطن التغلب على إجهاد الإصلاح، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 2003، ص 14.

[34] سوزان شادلر، إلى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية. عدد أيلول 1996 ص 14 وص 15.

الاجتماعية " المنعقدة في آذار 1995 عن رأييهما في هذه السياسات من خلال تبنيهما توصيات تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية جديدة في هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر وزيادة التوظيف وتعزيز التكامل الاجتماعي [35]، وتتركز الآثار الاجتماعية لبرامج التكييف الاقتصادي في:

***1 – الفقر:*** إن السياسات الانكماشية التي تتضمنها برامج التكييف الاقتصادي التي أشرنا لها سابقاً مثل تخفيض قيمة القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة سوف تؤدي إلى زيادة نسبة الفقر وتشكيل هرم اجتماعي تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنى، وبالرغم من تبني برامج التكييف الاقتصادي لمجموعة من البرامج الموازية التي تطبق بهدف التخفيف من هذه الآثار إلا أن أثرها يعتبر محدوداً جداً كما أن فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تغير شيئاً يذكر في النتيجة السابقة.

***2 – التفاوت في توزيع الدخل:*** إن عمليات الخصخصة التي تمت في الدول النامية دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملاءمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى في هذا المجال، أفضت إلى تشكيل طبقة قليلة العدد تسيطر على الموارد الاقتصادية والقرار الاقتصادي للبلد وافتقار الشريحة الكبرى من الشعب، وهذا ما بدا واضحاً في دول التحول الاقتصادي خلال مسيرتها باتجاه اقتصاد السوق، كما أن التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة، وكذلك الأمر لسياسات إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

***3 – البطالة:*** إن السياسات المتبعة لتنفيذ البرامج والمتمثلة بالتخلي عن عدد كبير من عمالة القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة والتخلي عن سياسات التوظيف في القطاعات الحكومية قد أدت إلى تزايد نسبة البطالة، نتيجة رفدها بأعداد العمال الذين يتم تسريحهم بالإضافة إلى الذين يدخلون سوق العمل كل عام ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومي ويؤكد دراسة كلا من حالة المكسيك ومصر هذه النتائج.

---

[35] دراسة بعنوان الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الاقتصادي نقلا عن الموقع www.muntada.islamtody.net بتاريخ 25 / 4 / 2004.

## النتائج:

**1** – إن دراسة ظروف الدول النامية التي خضعت لبرامج التكييف الاقتصادي تدل على أنها كانت تعاني من تدهور ملحوظ في شروط التبادل الدولية (عجز ميزان المدفوعات، استنزاف رصيد الاحتياطيات الدولية، عجز في الحساب الجاري، هبوط صافي الأصول الأجنبية إلى النقود، أزمة ديون خارجية متفاقمة أو في طريقها،،،،الخ)، بالإضافة إلى زيادة متسارعة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وسعر صرف السوق السوداء وتضخم مرضي في الإنفاق العام مترافقاً بتردي في الكفاءات الإنتاجية للقطاع العام، إن كل ما سبق يدل على أن الدولة بحالة أزمة اقتصادية وأن الأزمة تتجه للتفاقم مهددة هذه الدول بالانهيار الاقتصادي وبأحسن الحالات بإيقاف بعكسه ليصبح سالباً، بينما كانت تتوافر لدى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة موارد مالية كبيرة متاحة للاستخدام، فإنّ الوضع التفاوضي كان غير متكافئ ويميل بشكل مفرط لصالح الطرف الثاني ، حيث إن ما جرى حقيقة الأمر ليس مفاوضات، وإنما فرض شروط من قبل المنظمات الدولية ومن وراءها الدول المتقدمة على الدول النامية.

**2** – لقد أثبتت التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات فشلها وفداحة أثاراها الاقتصادية والاجتماعية، وإن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة باعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية) ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفشل إلى ذرائع مختلفة تتراوح بين التطبيق وبين الصدمات الخارجية.

**3** – التناقض الضمني بين الأهداف في حال اختلال نسب المزج الموضوعة تبعاً للظروف الموضوعية للبلد فعلى سبيل المثال، قد يزيد تخفيض الرسوم الجمركية كفاءة الاقتصاد، ولكن ما لم توازيه إجراءات مناسبة فإنّه يؤدي إلى خسائر في الإيرادات الحكومية، كما أن زيادة أسعار السلع الزراعية سوف تحسن أوضاع المزارعين الذين يشكلون شريحة سكانية واسعة في الدول النامية، لكنها ستؤثر على المواطنين والمنشآت الصناعية المستخدمة للمواد الزراعية.

**4** – إن هذه البرامج نمطية وتفتقد للمرونة وفقاً لتوجهها العام وخطوطها الأساسية، وتتعامل مع جميع البلدان النامية بالطريقة نفسها كونها تعتبر الإطار العام للمشكلة واحداً في جميع الدول النامية.

**5** – قصيرة المدى (ثلاث سنوات إلى خمس سنوات)، لا تسمح هذه الفترة القصيرة بالقيام بعملية تكييف اقتصادي قابلة للحية، كونها لا تسمح بإجراء تعديل أساسي على الجهاز الإنتاجي في البلد المعني والنمو الاقتصادي المحقق خلال فترة البرنامج، هذا إذا تحقق مثل هذا النمو يكون غير مستدام وغير قابل للاستدامة.

**6** – أعقب البرامج تضخم سريع، وهذا يدل على أنه جرى حصر التضخم خلال فترة البرنامج، وليس كبحه بدليل تفجره بعد انتهاء فترة البرنامج.

**7** – إن الآثار الاجتماعية للبرامج ما زالت بالرغم من جميع السياسات الاجتماعية الموازية التي تم إضافتها لاحقاً كارثية خاصّة بالنسبة للطبقات الفقيرة وتطال الغذاء والدواء ومستويات المعيشة لتترسخ حقيقة مفادها أن هذه البرامج قد أدت إلى ازدياد الفقراء فقراً واتساع انتشار الفقر وزيادة الأغنياء غنى وتضييق حجم الطبقة الوسطى من المجتمع مع اتساع نطاقها.

**8** – إن كل ما سبق يدعونا إلى رفض هذه البرامج ومطالبة الدول النامية بتبني خطط وبرامج تنمية اقتصادية اجتماعية وطنية تأخذ باعتبارها الظروف الموضوعية لكل بلد، وتنطلق من دراسة الواقع لتحديد نقاط المشكلة ثم وضع استراتيجية تتضمن الأهداف المطلوبة والسياسات والإجراءات اللازمة لتحقيقها مع مراعاة الرقابة على التنفيذ في جميع المراحل.

## المراجع:


**أ . الكتب:**

**1 –** بولاك . جاك ج، 1999 . البنك الدولي وصندوق النقد الدولي علاقة متغيرة، الدار العربية للاستثمارات الثقافية ش م م، القاهرة مصر، الطبعة الأولى.

**2 –** الاخناوي . فوزي، 2000 . دول الجنوب وأزمة الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة مصر، الطبعة الأولى.

**3 –** وداي عطية . عبد الحسين، 2001 . الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، مكتبة الشروق، عمان الأردن، الطبعة الأولى.

**4 –** عبيد الناصر . ناصر، 2001، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكييف الهيكلي (حالة مصر العربية)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق – سوريا.

**ب . البحوث العلمية:**

**1** – سياسات التكييف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات "سلسلة دراسات استراتيجية"

**2 –** عيسى . محمد عبد الشفيع، 1999 . الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان.

**3** – تسهيلات التمويل والسياسات المالية، مجلة التمويل والتنمية " نشرة صندوق النقد الدولي "، عدد أيلول 1996

**4** – العريان . محمد، مجموعة اتفاقيات لتمويل البنوك التجارية في المكسيك، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990.

**5 –** شادلر . سوزان، إلى أي مدى نجحت سياسات التصحيح التي يساندها صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية عدد حزيران 1996.

**6** – ريب . هيلينا، كارفاللوا . سونيا، التكييف والفقراء، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1990.

**7** – كالتر . اليوت، خور. هوأي، تجربة المكسيك في التكييف، مجلة التمويل والتنمية، عدد أيلول 1990

**8 –** مارتيز . غيليرمو أورتيز، ما هي الدروس التي تطرحها أزمة المكسيك للانتعاش الاقتصادي في آسيا، مجلة التمويل والتنمية عدد حزيران 1998.

**9 –** جوريا . خوزيه أنجل، المكسيك التطورات الأخيرة والإصلاحات الهيكلية والتحديات القادمة، مجلة التمويل والتنمية الدولية، عدد آذار 2000

**10** – **نصولي** . صالح، م، التصحيح الهيكلي في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 1993.

**11 –** أورتيز . جويلير، أميركا اللاتينية وتوافق أراء واشنطن التغلب على إجهاد الإصلاح، مجلة التمويل والتنمية عدد أيلول 2003.

**ج . التقارير :**

**1** – تقرير التنمية الإنسانية في المنطقة العربية للعام 2002، ص 81 والجداول الملحقة، نقلا عن org،undp،www

**2** – تقرير UNITED NATIONS POPULATION DIVISION الصادر عن الأمم المتحدة نقلا عن تقرير POPULATION OF MAJOR AREA عن موقع ORG،UN،WWW.

**3** – موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي تاريخ نشرها 1 / 2 / 2000 org،icrc،www

**4** – موقع البنك الدولي على شبكة الانترنيت تاريخ 28 / 4 / 2004 org،worldbank،www

**5** – الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكييف الاقتصادي، net،islamtody،muntada،www بتاريخ 25 / 4 / 2004.